والأمنية في هذا الإضراب "تنبع من أن طبيعة دور العاملين في هذه المؤسسات تقتضي الحفاظ على الأمن الداخلي وفرض النظام، وبالتالي فإن مشاركتهم في تلك الإضرابات ستسهم في رفع مستوى التوتر والاضطرابات في الشارع الفلسطيني".

كما انتقد حسين طبيعة تعامل البنوك مع الموظفين المقترضين، لافتاً إلى أن "البنوك لم تعد تراعي في الفترة الأخيرة التزامات الموظفين حيال أسرهم، وباشرت باقتطاع نسبة أكبر مما كانت تقتطعه خلال العام الماضي من إجمالي ما يصل من دفعات لحساب الموظفين".

وذكر أن البنك الذي يتعامل معه حسم ما قيمته ٨٠٠ شيكل من إجمالي قيمة نصف راتبه الذي تلقاه الشهر الماضي، منوهاً إلى أن المتبقي بعد قيمة ما حسمه البنك (٢٠٠ شيكل) بات بالنسبة له يشكل مبلغاً يسد احتياجات أسرته لأربعة أيام فقط!

أما آلاء عبيد، وهي موظفة في محافظة غزة، فاعتبرت أن تقلد فياض منصب رئيس حكومة الطوارئ، إضافة إلى إشغاله لحقيبة وزارة المالية، "أعاد الأمل مجدداً لدى الموظفين في حل أزمتهم، ولو بشكل تدريجي"، وفي الوقت ذاته أعربت عن تأييدها المطلق لمواصلة إضرابات الموظفين بشكل منظم ووحدوي من أجل إيصال قضيتهم للعالم، بعد أن أصبح البعض غير قادر على دفع قيمة أجرة وصوله لمقر عمله، وبات همه الأكبر البحث عن قسائم المساعدات "الكوبونات".

وحذرت من خطورة ما أسمته "التعامل بمكيالين مع الموظفين"، في إشارة منها لما ردد مؤخراً، من شائعات تتعلق بمنح موظفي الصحة ما نسبته ٣٥٪ من مستحقاتهم المالية المتأخرة، مؤكدة أنه "في حال ثبوت صحة هذه الشائعة التي تترد في أوساط الموظفين، فإن ذلك سينعكس سلباً على أداء سائر القطاعات الوظيفية، فجميع الموظفين يخرجون من بيوتهم إلى العمل، وكل موظف مهم في مكانه".

ودعت الجهات ذات العلاقة في السلطة إلى العمل على دفع رواتب كاملة للموظفين، بدلاً من سداد مستحقات قطاعات وظيفية دون أخرى، توخياً لتطبيق العدالة والمساواة بين الموظفين كافة.

توجيه الإضرابات نحو المؤسسات الدولية

أما المستشار القانوني "ك. ج"، وهو موظف حكومي أيضاً، فقد اعتبر أن "المشكلة تكمن في عجز الحكومة السابقة عن إدارة الحياة اليومية للشعب وتوفير الأمن والاستقرار"، مؤكداً أن تجزئة حقوق الموظفين في رواتبهم الشهرية ومنحهم راتب نصف شهر عكست إلى حد كبير طبيعة الأزمة التي تمر بها السلطة وقدرتها على التعامل معها.

وحمل في الوقت ذاته، المجتمع الدولي المسؤولية الأكبر عن فقدان المجتمع الفلسطيني لأدنى درجات الأمن والاستقرار، من خلال مواصلة فرض الحصار على الشعب والحكومة، داعياً في هذا السياق إلى توجيه إضرابات الموظفين باتجاه المؤسسات الدولية وليس ضد الحكومة.

وأكد أهمية التزام الموظفين كافة بالإضراب حال عدم تمكن حكومة الطوارئ من الإيفاء بتعهداتها، داعياً إلى تنظيم تلك الإضرابات وفق مواعيد يحددها ممثلو الشرائح الوظيفية، وأن لا تكون إضرابات موسمية أو وفق أجندات معينة.

من جهته، شدد الناطق الإعلامي باسم نقابة المعلمين الفلسطينيين، طلال نطط، على أهمية الدور الذي لعبه قطاع المعلمين في ظل أزمة الرواتب، مؤكداً أن المعلمين تعاملوا بمسؤولية عالية اتجاه ما يتعرض له الشعب والحكومة من حصار، وواصل هذا القطاع الاضطلاع بمسؤولياته حيال الطلبة، في الوقت الذي لم يتلقَّ فيه موظفوه سوى الجزء اليسير من الرواتب مستحقة الدفع.

وأكد أنه "ليس من حق اتحاد المعلمين أو النقابة الادعاء بأن له الفضل في توفير رواتب الموظفين، وبخاصة أن الإضرابات التي نظمها الاتحاد لم تنجح فقط سوى في إرباك المسيرة التعليمية لأكثر من شهر، وذلك لأن قضية الرواتب ليست مرتبطة بالحكومة، بل برفع الحصار وإدخال الأموال المتبرع بها".

ووصف نطط ما يثار حول إمكانية انهيار السلطة أو حلها، بأنه "مجرد أفكار غير قابلة للتطبيق"، مؤكداً أن "المجتمع الدولي الذي أسهم في إقامة السلطة الفلسطينية لن يسمح بانهيارها أو حلها لسبب بسيط، هو أن انهيار السلطة سوف تترتب عليه نتائج وخيمة تهدد المنطقة بأسرها".

أفراد من الأمن يحرسون البنوك بعد تعرضها لاعتداءات من موظفين غاضبين.

وتستمر الأزمة ...

أما المحلل السياسي طلال عوكل، فاعتبر أن أزمة موظفي القطاع العام شكلت أحد انعكاسات الأزمة التي تعيشها السلطة بسبب الحصار المفروض وتدهور العلاقات الداخلية الفلسطينية.

واعتبر عوكل أنه لم يطرأ على واقع موظفي القطاع العام أي تغير يذكر في ظل الحكومة السابقة وحكومة الطوارئ الحالية، "حتى الآن على الأقل".

وأكد أن الموظف الحكومي ما زال أسير قرارات هاتين الحكومتين التي تتوعد كل واحدة منهما بمحاسبته حال عدم التزامه بتعليماتهما المتناقضة.

وأكد أن القرارات والتعليمات المتناقضة لهاتين الحكومتين أفرزت حالة من عدم الشعور بالأمن الوظيفي، وتسرب القلق والخوف إلى نفوس الموظفين جراء وقوعهم تحت "سطوة حكومتين".

ولم يستبعد عوكل وقوع إشكالات ميدانية واعتداءات على البنوك لدى اكتشاف البعض من الموظفين أنه تم دفع رواتب لبعض الموظفين وحجبها عن موظفين آخرين.

وقلل من أهمية الدفعات المالية التي وصلت من قبل بعض الدول العربية والأوروبية لدعم أجور الموظفين، معتبراً أن تلك الدفعات أسهمت بشكل محدود في معالجة أزمة الرواتب من خلال تنظيم دفعها على شكل نصف راتب مطلع كل شهر، الأمر الذي يؤكد استمرارية الأزمة.

ويرى عوكل أن "تغيير الأشخاص في الحكومتين السابقتين لم يأتِ بحلٍ لمجمل الأزمة الفلسطينية، بما فيها أزمة الموظفين"، محذراً من خطورة ما ترتب من انعكاسات سلبية جراء تلك الأزمة التي دفعت بالآلاف إلى الهجرة، بمن فيهم كبار السن، من موظفين ورجال أعمال، وكذلك فئة الشباب والخبرات والكفاءات التي لم تجد فرصة لها للعمل في داخل الوطن المحاصر مالياً وسياسياً.

إلى ذلك، لم يستبعد عوكل "إهدار حقوق الموظفين في حالة الانقسام القائمة بين صغار الموظفين وكبارهم، وتعطل ديوان الموظفين عن العمل في قطاع غزة"، لافتاً إلى أن غياب القانون وعدم قدرة المؤسسات الحقوقية على الدفاع عن الموظفين يجعلان من السهولة انتهاك حقوق الموظفين.

قضية عزمي بشارة .. قضية فلسطينيي ٤٨

بقلم: هاشم حمدان

لا يمكن الحديث عن "قضية د.عزمي بشارة" بمعزل عن الحديث عن التجمع الوطني الديمقراطي وفلسطينيي ٤٨. وهذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة لا تحتكم فقط إلى علاقة التداخل، بل يمعن التداخل فيها ليصل حد التطابق. ومما لا شك فيه أن التهم التي جرى تلفيقها ضد بشارة هي استمرار للملاحقة السياسية، ولكن في ملعب آخر اقتضى تحويل قواعد اللعبة من المربع السياسي إلى المربع الأمني، على اعتبار أنه في هذا المربع يتم تجريد بشارة من أسلحته الفكرية، وتتمكن الأجهزة الأمنية من تجنب تحويل المداولات القضائية إلى نقاش سياسي، مثلما كان يحصل في السابق، وذلك لممارسة قواعد لعبة أخرى، جرى التخطيط لحسم نتيجتها في الزنازين وأقبية التحقيق، بالاعتماد على الجهاز القضائي المجند (وبخاصة في القضايا الأمنية)، إلا أنه ومثلما فشلوا في الملعب السياسي، فشلوا في الملعب الأمني، وإن اختلفت قواعد اللعبة.

وقد وجهت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى بشارة تهمة ارتكاب مخالفات أمنية خطيرة، تبين أنها تستند إلى أدلة واهية، من بينها "مساعدة العدو خلال الحرب، والاتصال بعميل أجنبي، وتسليم معلومات للعدو، ومخالفات لقانون منع تمويل الإرهاب". وكانت ما تسمى "وحدة التحقيقات القطرية في الجرائم الدولية" التابعة للشرطة الإسرائيلية قد ادعت، في مؤتمر صحافي عقد في مطلع أيار، أن التهم ضد بشارة تتلخص بـ "إعطاء المشورة لحزب الله بشأن كيفية تعميق المساس بإسرائيل، وتأثير زيادة مدى الصواريخ إلى ما بعد حيفا على رد فعل إسرائيل، ونقل معلومات عسكرية منع نشرها من قبل الرقابة العسكرية الإسرائيلية، ونقل معلومات وتقديرات بشأن تغييرات محتملة في استعدادات إسرائيل خلال الحرب، ونية إسرائيل التعرض للأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، وإعطاء المشورة لحزب الله بشأن البيانات الإعلامية التي يجب تسويقها للجمهور الإسرائيلي خلال الحرب". كما ادعت أنه خالف قانون منع تمويل الإرهاب، وفي الوقت نفسه اعترفت بأنها لا تعرف مصدر الأموال ولا التنظيم "الإرهابي" المزعوم الذي يفترض أنه تلقى هذه الأموال، كما اعترفت بأنها لا تعرف مبلغ هذه الأموال!

ومن اللافت أيضاً، وفي سياق عرض التهم، في المؤتمر الصحافي المذكور، أنه تبين أن المحكمة العليا قد صادقت على قيام الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (الشاباك) بالتنصت على اتصالات بشارة كافة في شهر كانون الثاني، مطلع العام ٢٠٠٦؛ أي قبل الحرب على لبنان، ما يعني أن النوايا التي كانت مبيتة ضد بشارة لتلفيق ملف أمني قد سبقت الحرب الأخيرة على لبنان.

ومما لا شك فيه أن استهداف بشارة، بوصفه رأس الحربة، كان يهدف إلى ترويع التجمع وترويع فلسطينيي الداخل، ودفعهم إلى التراجع والتقهقر، وبخاصة في ظل تعزز الهوية القومية والانتماء القومي، وتحول الخطاب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي إلى الخطاب السائد في الداخل. وقد عملت السلطات الإسرائيلية جاهدة منذ أن تأسس التجمع على محاولة ضربه أو إخراجه عن القانون، ولم تتوانَ بين الفترة والأخرى عن فتح الملفات القضائية المتلاحقة، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، بل ولم تتردد الكنيست في سن قوانين خصيصاً للمزيد من ملاحقة بشارة ومحاصرته، من بينها القانون الذي منع زيارة نواب الكنيست إلى الدول التي تعتبرها إسرائيل "دول عدو"، كسورية مثلاً.

فمنذ العام ١٩٩٥، حين قدم التجمع الوطني الديمقراطي طلباً لمسجل الأحزاب بتسجيله كحزب، قامت عناصر يمينية بتقديم طلب لمنع تسجيل التجمع، بذريعة أن طرح التجمع شعار "دولة جميع مواطنيها" يناقض تعريف الدولة كدولة يهودية ديمقراطية، علاوة على أن التجمع يعتبر القدس محتلة يتناقض مع سيادة الدولة، في حين أن مطالبة التجمع

عزمي بشارة.